

ناطق

مع منع الصيد وليس تنظيمها!

د. رياض صادق

كنا نتصور أن يكون هدف وزارة البيئة هو حماية البيئة بدل تنظيم تدميرها وتكريس الدور «الحضاري» لهذا البلد بحكم موقعه بين 3 قارات بإبادة كل ما يمر فوق أرضيه بعد إتمام إبادة ما هو مقيم فيه. هذا «الصيد» مرض اجتماعي لا يبرزه أخلاق ولا علم ولا إنسانية ولا دين ولا حضارة، بل يجب تنظيم علاجه واستئصاله بدل تنظيم التعايش معه بحكم الأمر الواقع.

كنا نتوقع أو نتأمل أن تطلق الوزارة والجمعيات البيئية برامج للتوعية البيئية والاجتماعية بدل إطلاق مواسم الصيد. هل يعقل أن تكون مهمة أي جمعية بيئية توفير برامج تدريب تساعد «القواسم» في اجتياز امتحانات الترخيص في سبيل تحويلهم إلى «صيادين» بدل أن تسعى لتحويل هواياتهم من قاتلة إلى محبة؟! أليس من واجبات الدولة بكل وزاراتها تحقيق انتقال الشباب من قعر الفراغ الفكري والثقافي الذي تمثله هواية «الصيد» إلى قمة الإبداع العلمي والفني في هوايات بديلة. (استعير هنا أحد أمثلة الرعيان الشعبية ليصبح: «صيد» يوم ب تيسنة سنة). يفكرون ببرنامج يعطي مقابل تسليم كل بندقية صيد أجهزة أو معدات أخرى يستفاد منها في هواية إبداعية؟

ألم يكن بالأجدي على الأقل رفع سن الاستحصال على الرخصة من 18 إلى 25 سنة مثلاً بحيث يتاح للشباب أن ينخرطوا بنشاطات وهوايات أخرى حضارية محترمة يجدون فيها متعة ويبدعون فيها، أو على الأقل إعطاؤهم مهلة للوصول إلى مستوى أعلى من النضوج والحس بالمسؤولية قبل منحهم رخصاً للقتل؟

علمنا أن معدل النجاح في الامتحان للحصول على رخصة صيد هو 60% (الشهفي والعملي معاً). هل من ضوابط أو روادع تضمن نزاهة النوادي التي ستدير الامتحانات وتعطي الشهادات، بينما تقع في حظوظ تضارب المصالح ومطبات التنافس بينها؟ ما الذي سيرد المخالفات التي قد تحدث عند الصيادين في ممارساتهم في ظل هامش الـ 40% للخطف الذي ارتضيناه في امتحان الرخصة؟

هل فكرتم بسقف محدد في هذا البلد لعدد الرخص التي سيتم منحها؟ هل سيكون هناك علامات لاجية لمنع حوادث الصيد في ظل التلوث والكثافة العالية للصيادين؟ هل سيتم سجن الاهل عديمي الشعور بالمسؤولية الذين يسمعون ويسهلون لأطفالهم القاصرين حمل واستعمال بنادق الصيد؟

هل سيضمن تطبيق القانون إجبار الصيادين على اكل ممارساتهم؟ هل المطلوب أن نستمر بصيد الحيوانات غير المهدة بالانقراض إلى أن تصعب مهدة؟ وهل نحسب الانقراض على مقياس عالمي أم على مقياس محلي بما أن العديد من حيواناتنا انقرضت محلياً أو تكاد، حتى لو لم تنقرض عالمياً؟ هل سيتم التقييم العلمي الإحصائي المستمر؟

إذا كانت وزارة البيئة (ومن قبلها وخلفها وعلى جنبيها من «بيئيين») حريصة على تأمين «حقوق» الصيادين ضمن مناطق طبيعية، لماذا لا تكون في المقابل أيضاً حريصة على الحقوق المهذورة لباقي الناس بالتنزه في نفس المناطق الطبيعية طوال موسم الصيد، لولا فلتان «الصيادين» فيها؟

لقد تم استعراض ضبط مخالفة «صيد» هذا الأسبوع وهي مجرد واحدة من عشرات آلاف المخالفات التي لا زالت مستمرة. وأنا أكتب هذه المقالة، هناك على «سطح الجيران» (في نفس المنطقة التي ينتمي إليها وزير البيئة)، مرافق يُقلق راحتنا بعشرات الطلقات النارية غير آبه بقانون أو برخصة أو بموسم. هل سيتغير الحال في المستقبل القريب أو البعيد ما دمنا نتعامل مع مشكلة كهذه بخداع الذات والآخرين؟

لدينا مجلدات من القوانين والمراسيم التنظيمية التي لم تفلح في وقف سلب أملاكنا العامة النهرية والبحرية والحد من تلويث هواننا وأنهيارنا وبحارنا وشواطئنا وحفظ المساحات الخضراء وضبط المقالع والكسارات والزامها إعادة تأهيل ما بقرته من بطون جبالنا. يعرف وزير البيئة، كيف تستباح القوانين. ها هم الأطفال في الشوارع يقودون المركبات على أنواعها (ويحملون أسلحة الصيد علناً) وترى في شوارعنا وطرقنا غراب لم يمنعها ضرورة الحصول على رخص قيادة الآليات كما هو متوخى من رخص الصيد. الذي نجح في الخارج هو التربية والتعليم والتنقيف المضاد للصيد أكثر بأشواط من التنظيم والقوينة. في ظل هذا الوضع البيئي الكارثي، لن يحمي الطبيعة سوى المنع الشامل للصيد وليس «الصيد» تحت أي نظام أو مسميات، فالصيد والصيادون ليسوا قدراً علينا الرضوخ له. والتفضيل بين الإنسان «قصدهم» (الصيد) و«البيئة» لا مكان له، فلسنا منصفين عن «البيئة» ولا نحرص عليها لـ «سواد عيونها»، لكن بالأساس للحفاظ على حاضر ومستقبل الإنسان والبشرية!

نوع من «السوسة» من فصيلة Canker Scolytidae.

طريقة العلاج

طريقة العلاج التي اقترحها الخبراء تنقسم إلى مرحلتين: علاج طارئ وفوري يقضي برش الأشجار الميتة من الأغصان إلى الجذع الرئيسي والتربة المحيطة بالشجرة بقطر متر بالمبيد الحشري Lambda-cyathothrine او Alphametherine

ثم قطع الشجرة الميتة وإبعادها عن الحرج والأشجار الأخرى. إضافة إلى علاج كل أشجار الغابة بالرش من ارتفاع مترين نزولاً إلى التربة، ورش الدواء على كعب جذع الشجرة المصابة بأدوية وتضاف إليها أدوية لتقوية المناعة وأدوية لمعالجة الفطريات. ويجب أن نُدهن أجذاع الأشجار التي أخذت منها عينات بالجنزارة من أجل حمايتها.

المعالجة تشمل أيضاً تشكيل فريق لمتابعة الموضوع بإشراف دقيق وتشحيل كل أشجار الأغصان اليابسة الصغيرة وإبعاد الأغصان اليابسة وأكوام الحشائش عن الغابة كي لا تختبئ فيها الحشرات.

ذلك العلاج لا ينفع من دون التعاون مع البلديات المجاورة التي تشترك بالحرج. بحسب نائب رئيس البلدية بيار عطا الله، طرحت الخطة على بلديات الفرديس وكفر حمام والهبارية بإشراف اتحاد بلديات العرقوب لتبني خطة علاج شاملة في ظل غياب الوزارة ميدانياً. حتى الآن، لم يسجل تحرك على الأرض.

أين طائر نقر الخشب؟

أحد خبراء البيئة المعتكفين الذي فضّل عدم ذكر اسمه، اختصر المشكلة والحل بقوله غاضباً «عندما تصيدنا الطيور دون رحمة كنقار الخشب الذي كان يسحب الديدان من قلب الأشجار وينقذها... والقيقب المشهور بأكل الديدان لا سيما دودة الصندل... فماذا ننتظر غير أن تتكاثر الديدان وأن تقضي على الأجرح؟» محذراً من التوسع في استخدام المبيدات كما في كل مرة والتي تقضي على ما بقي من كائنات حية في الأجرح.

سريع. بلدية راشيا الفخار (قضاء حاصبيا)، طلبت من خبراء في كلية الزراعة في الجامعة اللبنانية إجراء كشف على حرج البلدة بعد ملاحظة اليباس المنتشر. قبل أيام، رصد كل من ليندا كفوري الاختصاصية في علم الحشرات وروني الخوري وليلى جعجع الاختصاصية في علم أمراض النبات، حشرة من نوع حفار الساق من فصيلة «سيرامبيكس» Cerambyx، تبدأ نشاطها من مستوى التربة وتنخر جذع الشجرة إلى ارتفاع متر ونصف، مانعة الغذاء من الوصول إلى الجزء الأعلى من الشجرة، ما يؤدي إلى موت الشجرة ويأسها. بحسب التقرير الذي وضعته البلدية، لاحظ الخبراء وجود نوع من نوع من الفطريات الخشبية التي تسبب تقرحات على الأشجار الأخرى الحية التي أخذت تعاني من تباشير المرض. الأسوأ أنه عند موت الشجرة تغزوها أنواع أخرى من الحشرات التي تتحول إلى

«عندما تموت الشجرة تغزوها أنواع أخرى من الحشرات»

«ليست متوافرة في الوزارة، لكنها متوافرة في الأسواق» قال مهنا. الدود ينخر في الصنوبر من دون كلل، فيما تنتظر البلديات خطة مكافحة شاملة من الوزارة التي ترمي الكرة في ملعب البلديات. مشهد بيت مري تكرر في حرج بيروت. باسيل والمصري حددا المشكلة ذاتها وطريقة العلاج أيضاً. الأسوأ في حرج بيروت أن الأشجار اليابسة منتشرة على مساحة الحرج وإصابة المزيد من الأشجار يحدث بشكل

التقرير معالجة الأشجار المحيطة بتلك المصابة من خلال «رشها بمبيد حشري بمعدل 10 إلى 15 غراماً للشجرة ثلاث مرات كل 45 يوماً ورش جذوع كافة الأشجار بمادة سامة للحشرات تعمل على طريق الملامسة ALPHA-CHLORPYRIFOS-LAMBDA CHYALATOTHRIN CYPERMETHRINE كل أسبوعين لمدة ثلاثة أشهر ومتابعة المراقبة عن طريق الكشف الدوري على الأشجار لمعرفة كيفية تطور الأمور ليبنى على الشيء مقتضاه.

حفار الساق

في حديث إلى «الأخبار»، انتقد أبي شديد طريقة العلاج التي قدمها الخبراء. «قطع الأشجار ومعالجتها على الأرض يؤدي إلى نقل الدود من الجو إلى الأرض واختلاطها بالتربة وانتقالها إلى شجرة أخرى». لنتائج مضمونة، طلب استشارة خبراء آخرين قدموا الحل. «لكني طلبت منهم أن يعرضوا تقنيات العلاج التي قدموها على الوزارة لتبنيها لكي أطبقه لكوني مؤسسة رسمية لن أخطئ الوزارة». ينتظر أبي شديد تحركات أسرع من قبل الوزارة. مدير التنمية الريفية والثروات الطبيعية في الوزارة شادي مهنا أوضح لـ «الأخبار» أن الوزير غازي زعيتر سيصدر في اليومين المقبلين تعميماً إلى البلديات يحدد كيفية مكافحة الدود في أجرح الصنوبر (الطريقة هي المذكورة في التقرير الخاص بحرج بيت مري). ماذا عن المبيدات؟

تقنيات مختلفة و«مادية»

الخبراء البيئيون يشيرون إلى أن تقنيات الحرق ليست واحدة، منها يعتمد على حرق المواد المطلوب التخلص منها مباشرة، ومنها ما يستخدم تقنيات يقال عند الترويج لها «إنها صديقة للبيئة»! كما يُشاع عن المحرقة التي تشاد حالياً في منطقة النبطية أنها تعتمد تقنية «التغويز». لكن هذه التقنية، وبالطريقة التي يتم فيها تركيب المعمل وإدارة العمل عليها سوف لن تكون أكثر من محرقة.

في جميع الأحوال الحرق يحتاج إلى فيول أو إلى طاقة مشغلة، وهذه هي أول مشكلة في لبنان لأننا نستورد هذه المحارق - أياً كان نوعها - بالعملة الصعبة، مع العلم أن نوعية النفايات في لبنان رطبة، وتجفيفها يحتاج إلى مزيد من المحروقات!

أيضا هناك البقايا التي سوف تنتج، وهذه مشكلة بحد ذاتها، لأن تقنيات مثل التغويز أو Gasification تحتاج إلى فيول إضافي لحرقها مجدداً في غرف خاصة Back Chamber للناكد من أن كميتهما قد تقلصت إلى الحد الأقصى، وهكذا فإن مثل هذه التقنيات - على سبيل المثال - هي صفقات رابحة لكارتلات النفط والسياسة ومن لّف حولهم. إشارة أيضاً في هذا المجال إلى أن

استراتيجية للنقاش

أول مرة على المستوى الرسمي، تنظم الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع الأمانة العامة لمجلس النواب ومشروع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في المجلس وبالشراكة مع وزارة البيئة، ورشة عمل في مجلس النواب منتصف الأسبوع القادم، تهدف إلى وضع استراتيجية وطنية لإدارة النفايات الصلبة التي ترسم رؤية الحكومة وتوجهاتها في هذا الإطار، ومناقشة مشروع القانون الذي أحالته الحكومة (عام 2012) على مجلس النواب، لإدخال التعديلات الضرورية عليه، لتخرج البلاد من خطط الطوارئ المدمرة إلى أطر أكثر استدامة.

شيء يتحول: "rien ne se perd, rien ne se crée tout se transforme"

سوف نخلص عملية الحرق إلى إنتاج الكهرباء، هذا أمر مؤكد، بعض المعطيات الفنية حول الحرق تشير إلى أن الكهرباء المنتجة سوف تكفي لإعادة تشغيل المحرقة نفسها، أو في أحسن الأحوال سوف تكون كلفة إنتاج الكيلو واط مرتفعة إلى الدرجة التي لن يرغب أحد في شرائها، إلا إذا أجبرت شركة كهرباء لبنان على تسهيلها على شبكتها إرضاءً للناقدين من أصحاب المحارق. وفي النهاية سوف يجد المواطن نفسه من جديد أمام أزمة استخدام تقنيات أحدث - قد لا تكون كلها معتمدة في دول العالم الصناعي - وبكلفة أعلى مالياً وبيئياً واجتماعياً.

وكيفي في هذا المجال التذكير بأن استشاري Ramboll الذي أعد دراسة المحارق لصالح مجلس الإنماء والإعمار يقول: «من الأفضل بناء محرقة واحدة في الوقت الحالي خاصة وأنه ليس لدى الدولة اللبنانية أية خبرات في مجال المحارق».

ألا يدعونا هذا كله إلى التفكير جدياً باعتماد استراتيجيات ناجعة ومستدامة لمشاكل لا تحتاج إلى تقنيات كبيرة ومعقدة ومسيسة وعلى قياس الطوائف أو الزعامات، استراتيجية تعتمد ببساطة على التقليل من حجم النفايات والفرز والترشيد؟

المحارق، على أنواعها لا تستغني عن الفرز ولا عن الطمر

استخدام الحرق بواسطة «التغويز» أو غيره من التقنيات، سوف ينتج رساداً في النهاية: هذا الأمر هو قانون فيزيائي منذ الأزل، لافوازييه Lavoisier كان أول من تحدث عنه: «لا يتم فقد شيء، لا يتم خلق شيء، كل